ليرتفع إجمالي عدد المتقدمين بطلبات إلى 22

«تكميلية مجلس الأمة»: 6 مرشحين في اليوم الرابع

عمار محمد عمار العجمي

افراح جعفر ملا علي

حمد علي احمد التعماني

شهد اليوم الرابع منذ فتح باب الترشح للانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الأمة في الدائرتين الثانية والثالثة المقررة في 16 مارس المقبل تقديم ستة طلبات ترشح.

وتقدم إلى إدارة شؤون الانتخابات امس مرشح واحد بطلب ترشحه في الدائرة الثانية في حين تقدم خمسة مرشحين بينهم سيدة بطلبات ترشحهم في الدائرة الثالثة ليصبح بذلك إجمالي عدد المتقدمين بطلبات الترشح منذ فتح الباب الخميس الماضي 22 مرشحا بينهم مرشحتان.

وكان مجلس الوزراء كلف في جلسته في 4 فبراير الجاري نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإجراء الانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الأمة في الدائرتين الانتخابيتين الثانية والثالثة إثر خلو مقعدي النائبين السابقين وليد الطبطبائي وجمعان الحربش اللذين حكمت عليهما محكمة التمييز في جلسة 8 يوليو 2018 بالحبس مدة ثلاث سنوات وستة أشهر.

ويشترط في من يريد الترشح ان يكون كويتي الجنسية بصفة اصلية وفقا للقانون ويكون اسمه مدرجا في احد جداول الانتخاب والا يقل عمره يوم الانتخاب عن 30 سنة.

ومن الشروط ايضا ان يجيد المرشح اللغة العربية قراءة وكتابة والا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جناية او في جريمة مخلة بالشرف او بالامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره كما يحرم من الانتخابات كل من ادين بحكم نهائي في جريمة المساس بالذات الالهية او الأنبياء او الذات الأميرية.

نشمات

الحكومة: محاسبة

التعليم العالي د. حامد العازمي، ووزير العدل ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة د. فهد العفاسي، وعددا من كبار المسئولين في ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء، ووزارة الخارجية، والهيئة العامة للإستثمار، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

وقد عبر مجلس الوزراء عن ثقته في ان تؤتي هذه الزيارة ثمارها، فيما يعزز الروابط الأخوية القائمة بين البلدين الشقيقين قيادة وشعبا، وبحقق المصالح المشتركة في جميع الميادين.

من ناحية أخرى أحيط مجلس الوزراء علما بتقرير لجنة تقصي الحقائق في تداعيات أزمة الأمطار، واستمع المجلس إلى شرح قدمته وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشئون الإسكان د. جنان بوشهري، حول نتائج التقرير والإجراءات التي قامت بها بهذا الشأن.

وقد عبر مجلس الوزراء عن شكره للجهود المبذولة لإعداد هذا التقرير، مؤكدا على عدم التهاون ومحاسبة كل من تثبت مسئوليته عن خلل أو قصور، سواء كان من القياديين أو الموظفين أو شركات المقاولات أو المكاتب الهندسية.

كما أحيط المجلس علما بتوصية لجنة الشئون الاقتصادية، بشأن الإجراءات التي اتخذتها هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في مجال تحويل ملكية اسهم شركة شمال الزور الأولى وآلية توزيع الأسهم على المواطنين، على أن تستكمل الهيئة الإجراءات المناسبة، في ضوء النصوص والأحكام المعمول بها في هذا الشأن.

واطلع مجلس الوزراء على توصية لجنة الشئون الاقتصادية، بشأن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018 /2019، والذي يهدف إلى تغطية العجز في ميزانية وزارة العدل، وقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون ورفعه لصاحب السمو، تمهيدا لإحالته إلى مجلس الأمة.

ثم اطلع مجلس الوزراء على توصية لجنة الخدمات العامة بشأن المقترح بالسبل الكفيلة بتسريع الإجراءات الخاصة بطرح مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقرر تكليف هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بإعداد مشروع القانون اللازم الذي يكفل معالجة جميع العراقيل ذات الطابع القانوني، التي من شأنها تأخير الإجراءات الخاصة بطرح مشاريع الشراكة، وإعداد مشروع القانون مفرغا بالصيغة القانونية المناسبة من قبل إدارة الفتوى والتشريع، وذلك خلال شهر من تاريخه.

في سياق آخر بحث مجلس الوزراء الشئون السياسية، في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي، وبهذا الصدد أدان مجلس الوزراء الهجوم الإرهابي الذي وقع في شمال بوركينا فاسو مؤخرا، والذي أسفر عن وقوع عدد من القتلى والجرحى، مؤكدا موقف دولة الكويت الرافض لمثل هذه الأعمال الإرهابية، التي تتنافى مع كل الأديان والقيم والأعراف الإنسانية.

السفير الديحاني

الرابعة والتي تستهدف التوقيع على حوالي 14 اتفاقية تركز غالبيتها على تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

أضاف أن زيارة سمو الشيخ جابر المبارك، التي تأتي تلبية لدعوة من رئيس الوزراء الأردني الدكتور عمر الرزاز، سيتخللها لقاء مع العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، وإجراء مباحثات مع رئيس الوزراء الأردني، لافتا إلى أن سمو رئيس مجلس الوزراء سيفتتح أيضا المبنى الجديد لسفارة الكويت بالعاصمة عمان.

ووصف الزيارة بأنها تجسد عمق العلاقات المتجذرة بين البلدين الشقيقين، وأنها تعتبر خطوة إضافية في مسيرة العلاقات الثنائية التي تحظى برعاية بالغة، من سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، والعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني.

وأشار إلى أن الوفد الرسمي المرافق لسمو رئيس مجلس الوزراء، يضم وزراء الخارجية والمالية والتجارة والتربية والعدل، وكبار المسؤولين في جهات وهيئات حكومية عدة.

وأضاف أن الوفد يضم كذلك عددا من رجال الأعمال الكويتيين وممثلي القطاع الخاص الكويتي، وهو ما يؤكد الاهتمام بتنمية العلاقات الاقتصادية، وفتح آفاق أوسع للتعاون التجاري والاستثماري بين البلدين.

يذكر أن الكويت والأردن تربطهما 57 اتفاقية ثنائية في المجالات كافة، منذ بداية العلاقات الرسمية بينهما عام 1961.

الحجرف: لا ضريبة

صندوق النقد العربي وصندوق النقد العالمي في دبي.

وقال الوزير الحجرف ان موضوع الضرائب هو «دائما السؤال الحاضر عند لقائنا مع نظرائنا الخليجيين والعرب، حيث يسألوننا في مثل هذه الاجتماعات متى يتم تطبيق الضريبة في الكويت، ولكن يجب ان اكون واضحا وصريحا لدى الاجابة عن هذا التساؤل، بالقول ان اي تطبيق لأي ضريبة في الكويت لا يمكن ان يتم الا بقانون وفق الاطر الدستورية».

اضاف: «في الكويت لدينا نظام دستوري يجب ان يحترم، والمادة 134 من الدستور تنص على انه لا ضرائب الا بقانون، وبالتالي اي ضريبة لا يمكن ان تطبق، ان لم يكن هناك قانون يعطي الاطار القانوني لتطبيقها».

وتابع: «ان القانون وبموجب الدستور لا يمكن ان يصدر الا من خلال مجلس الامة، وبالتالي الاتفاقية الخليجية الموقعة في عام 2016 والتي تتناول موضوع الضرائب، ارسلت لمجلس الامة لكي تتم مناقشتها».

واكد ان «اي حديث الآن عن هذا الموضوع، هو حديث غير متكامل، لأن النقطة الاساسية هي صدور قانون لتنظيم الضرائب في الكويت، وأؤكد ان هذا لن يتم الا بقانون».

واشار الوزير الحجرف إلى ان هذا الامر تم التأكيد عليه في جميع اللقاءات التي جمعته مع نظرائه الخليجيين، «لان هذه اجراءات دستورية لا يمكن ان نتجاوزها، وهي اجراءات يجب ان تحترم ويجب ان تتبع».

وبشأن اي نوع من انواع الضرائب التي من الممكن ان يتم الحديث عنها، قال الوزير الحجرف ان الحكومة الكويتية قامت بإرسال الاتفاقية الخليجية المتعلقة «بضريبة القيمة المضافة» و«ضريبة القيمة المضافة الانتقائية» إلى مجلس الامة.

اضاف «ونحن كحكومة استعجلنا مجلس الامة لمناقشة الاتفاقية الخليجية لضريبة القيمة المضافة الانتقائية، والتي تشمل فقط التبغ ومشروبات الطاقة والمشروبات الغازية، ونحن جاهزون لمناقشتها مع الاخوة اعضاء مجلس الامة متى ما حل دورها في جدول اعمال المجلس».

وبخصوص هذا النوع من الضريبة، قال وزير المالية الكويتي نايف الحجرف، ان لهذه الضريبة «بعدا صحيا»، موضحا ان وزارة الصحة ترصد الآثار السلبية التي تنتج عن استهلاك هذه الاصناف الثلاثة على صحة الفرد في الكويت، «وبالتالي هذه الضريبة ليس هدفها تحسين ايرادات الدولة، بقدر ما هي موجهة للحفاظ على الصحة العامة».

ولدى سؤاله عن استحواذ الباب الاول الخاص بالرواتب وباب الدعوم، بنسبة 71 بالمئة من اجمالي مصروفات الميزانية العامة للكويت وتفسيره للزيادة التي طرأت على هذه الابواب، قال وزير المالية انه بخصوص باب الرواتب «فهذا حق مكتسب للموظف الكويتي، وبالتالي لا توجد هناك الكثير من الاجراءات التي من الممكن ان نتخذ لخفض مصاريف هذه الابواب».

اضاف ان مسالة الزيادة في باب الرواتب والدعوم تتعلق بشكل مباشر بالموظف الكويتي، «ونحن نعمل من خلال منظومة متكاملة، من منظور البديل الاستراتيجي لمعالجة الاختلالات في باب الرواتب، وهذه المعالجة تستغرق بعض الوقت للوصول الى نتائجها المرجوة».

وبخصوص باب الدعوم، اكد الحجرف ان هذا الباب موجود في الميزانية العامة، «والدولة حريصة على توفير سبل الحياة الكريمة للمواطن الكويتي وبالتالي نستطيع ان نقول ان الباب الاول وباب الدعوم من البنود التي لا يوجد فيها الكثير من التغيير المتعلق بترشيد الميزانية العامة».

واستدرك الحجرف انه بالرغم من ذلك فان الكويت استطاعت ان تحافظ على نسبة ايجابية في الانفاق الراسمالي «واستطعنا ان نحافظ على نفس القدر من الانفاق المسجل بالعام الماضي، واعتقد ان الانفاق الرأس مالي هو الانفاق الذي يكون ذا قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني، ويجب ان نحافظ على نسبة ايجابية في هذا الصدد».

وقال الوزير الحجرف ان الكويت مؤمنة بان الاصلاحات المالية والاقتصادية يجب ان تلبي احتياجات الدولة، وتحافظ على ديمومة مواردها واستدامتها، مشيرا إلى «تم خلال المنتدى الرابع للمالية العامة للدول العربية الاستماع لتجارب الدول الشقيقة الخليجية والعربية، وهي تجارب من الممكن ان نستفيد منها».

اضاف ان هناك تحديات مشتركة للدول العربية اهمها المحافظة على نمو ايجابي في الاقتصاد، وتوفير فرص العمل ومكافحة الفساد والحرص على ضبط المصروفات والانفاق الحكومي.

واشار إلى ان مديرة الصندوق الدولي كريستين لاغارد سلطت في كلمتها التي القتها امام المنتدى الضوء على هذه التحديات، مضيفا «وبالطبع نحن في الكويت نبذل جهودا كبيرة من خلال برنامج الاستدامة المالية الذي تتبناه الحكومة لضبط الانفاق وضبط المصروفات وتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني واعتقد ان هذه المواضيع تستحوذ على اهتمام حكومي كبير».

واوضح ان الحكومة الكويتية قامت بالإعلان عن ميزانيتها (2020/2019) الشهر الماضي، وتم فيها تخفيض المصروفات الحكومية بنسبة 26 بالمئة تقريبا «حيث كانت تقديرات الجهات الحكومية تبلغ 30.5 مليار دينار، واستطعنا ان نخفضها الى 22.5 مليار دينار، وهذا التخفيض جاء بسبب وجود سياسات تقوم بها وزارة المالية لضبط الانفاق الحكومي».

واكد ان هذا الانخفاض وقدره ثمانية مليارات دينار، يؤكد جدية وزارة المالية في تخفيض المصروفات، مشددا على ضرورة ان تكون هناك تقديرات مدروسة لميزانية الجهات الحكومية المختلفة، فيما أشاد في الوقت نفسه بالتعاون المثمر مع مختلف تلك الجهات لتطبيق الاصلاحات المالية التي ترجوها الدولة.

وعن اهمية المشاركة في المنتدى الرابع للمالية العامة للدول العربية، قال الوزير الحجرف ان وزارة المالية الكويتية حريصة على التواجد بهذه الفعالية للاحتكاك بوزراء المالية المشاركين، لاسيما الخليجيين لمعرفة استراتيجيات الدول المصدرة للبترول في مواجهة الاختلالات الهيكلية في الميزانية العامة التي تحدث لديها نتيجة تذبذب اسعار النفط عالميا.

وشارك في اجتماعات المنتدى بجانب الوزير الحجرف محافظ البنك المركزي الكويتي محمد الهاشل، حيث تم الاطلاع عن كثب على جهود الدول الخليجية والعربية في ترشيد الميزانية العامة، ومناقشة الحلول التي من شأنها ضمان استدامة الموارد المالية وتنميتها، الى جانب حضور القنصل العام الكويتي في امارة دبي والامارات الشمالية ذياب الرشيدي.

العازمي: 8 محاور

الدرسية والتربوية وأساليب التعليم، وتوفير أحدث التقنيات والتجهيزات لجعل التعليم منظومة متكاملة بما يمكن الدولة من المنافسة على المستويات الدولية.

أضاف أن ذلك سوف يتم من خلال تطوير المناهج الدراسية وفقا للمعايير الدولية ورفع كفاءة العمل الإداري في المدارس والمناطق التعليمية، وتعزيز استخدامات التكنولوجيا المساندة للعملية التعليمية وتنويع مسارات التعليم بما يشمل التعليم التقني والتجاري في المرحلة الثانوية.

وأوضح انه سيتم أيضا تحسين مخرجات التعليم بما يتوافق مع رؤية الكويت، لتحقيق التميز في العملية التعليمية وتحسين مركز الكويت في إختبارات القياس العالمية.

ومن جانب اخر قال الوزير العازمي إن دخول الكويت موسوعة «غينيس» للأرقام القياسية بأطول علم، يؤكد الإصرار والعزيمة على تخليد اسم وطننا الغالي في هذا السجل العالمي.

جاء ذلك في تصريح أدلى به الوزير العازمي للصحفيين، على هامش الاحتفال الذي نظمته منطقة مبارك الكبير التعليمية بمشاركة أربعة آلاف طالب ومعلم، بدخول الكويت موسوعة «غينيس» بأطول علم، تزامنا مع احتفالات الكويت بأعيادها الوطنية.

أضاف أن غرس قيم الولاء والانتماء للوطن تجسد في هذه الفعالية، مشيدا بجهود القائمين على هذه الفعالية من الوزارات والجهات الحكومية الأخرى، التي شاركت إدارة منطقة مبارك الكبير في رفع اسم الكويت عاليا في المحافل الدولية.

الروضان: فرص

جاء ذلك في كلمة للوزير الروضان خلال مؤتمر صحفي نظمته الهيئة العامة للصناعة، للاعلان عن انطلاق الدورة الخامسة من جائزة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد للمصانع المتميزة.

وأوضح الروضان أن اهتمام القيادة السياسية يؤكد حرصها على دعم تلك المصانع التي تواكب عملية التطور والابتكار، موضحا أن الإعلان عن الجائزة يدعو المصانع المشاركة لتقديم خدماتها ومنتجاتها بطريقة متميزة ومبتكرة.

وأشار إلى توزيعات الاراضي الصناعية الأخيرة التي اعلنتها هيئة الصناعة في أكتوبر الماضي، مؤكدا أنها ستعمل على تعزيز دور القطاع الصناعي علاوة على تنمية الصادرات المحلية.

وأعرب عن اعتزازه بوجود عدد كبير من المصانع المعنية بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلاد، التي من شأنها تعزيز رؤية «كويت جديدة 2035»، متوقعا منافستها للصناعات الكبيرة خلال السنوات المقبلة.

من ناحيته قال المدير العام للهيئة العامة للصناعة الكويتية عبدالكريم تقي، إن الهدف الأساسي من الجائزة ان يصبح للقطاع الصناعي مشاركة فعلية، تعزز من دورها في دعم الاقتصاد المحلي وما يقدمه من منتجات قادرة على المنافسة عالميا.

أضاف تقي أن معايير الجائزة هي الإبداع وتطوير الذات وتنمية المواهب، وخلق فرص عمل جديدة للمواطن، مبينا أن عدد المشاركين في الدورة السابقة بلغت 42 مشاركا.

من جانبه دعا رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي في كلمته المصانع الكويتية للمشاركة في الجائزة والحرص على التنافس، مؤكدا أهميتها في إبراز قدرات المصانع من حيث الجودة والتصدير والإدارة.

وأشار الخرافي إلى أن المسابقة تعد فرصة مواتية لمعرفة نقاط الضعف والقوة لدى المصانع المحلية، عبر تقييم أدائها وتطبيق المعايير التي اعتمدتها الهيئة العامة للصناعة.

وبين أن الهيئة العامة للصناعة وضعت معايير للمشاركة في تلك الجائزة، سيتم الاعلان عنها عبر موقع الهيئة الإلكتروني، وسيتم متابعة تلك المعايير عبر لجان متخصصة.

«فيلكا» كانت

الكويتية آنذاك بعثة التنقيب الدنماركية للتنقيب في جزيرة فيلكا، «20 كيلومترا عن سواحل مدينة الكويت»، حيث توجد العديد من التلال الأثرية.

أما البعثة الكويتية الإيطالية الموجودة حاليا في جزيرة فيلكا، فقد ساهمت في الكشف عن العديد من الدلائل الأثرية، خصوصا في قرية «القرينية» في الجزيرة، وأدت تلك المكتشفات الأثرية، إلى إعادة كتابة تاريخ المنطقة التي تؤكد استيطانها في الفترة العباسية.

في موازاة ذلك تركز البعثة الكويتية الإيطالية في «فيلكا» في بحثها وتنقيبها عن الآثار حاليا، على قرية «القرينية»، بغية التوصل إلى معلومات حول بداية الاستيطان في تلك القرية.

وبهذا الشأن قال رئيس البعثة الإيطالية أندريه دي ميكالي لـ «كونا»، إن نتائج البحث الأثري في «القرينية»، كشفت عن أدلة مهمة تعود إلى بداية العصر الإسلامي، مما يؤكد استيطان القرية في تلك الفترة.

وأوضح دي ميكالي أن الأدلة السابقة والمعروفة عن تلك القرية، تبين انها تعود إلى العصر الإسلامي المتأخر، مما يدل على أن موقع القرية يعود إلى فترتين زمنيتين مختلفتين.

أضاف أن بعثة التنقيب أصبح لديها مادة علمية غزيرة عن حجم المستوطنة في «القرينية»، وطبيعة المعيشة فيها كذلك النشاطات التي كان يزاولها مستوطنو تلك القرية.

ولفت إلى آخر الاكتشافات التي تعود إلى بداية العصر الإسلامي «الفترة العباسية»، في القرنين السابع والثامن الميلاديين، إذ كانت الاكتشافات عبارة عن مجموعة من المنازل المبنية من الطوب والحجر، وتحتوي على حجرات متقاربة تطل في معظمها على فناء.

وذكر أن تلك المباني احتوت على مخزن متعدد الأغراض فيه مستودعات، ووجد كذلك تنور فيه مادة «القار»، المعتقد أنها استخدمت في طلاء السفن آنذاك، مما يعني أن هناك ورشة لإصلاح السفن في تلك المستوطنة، ومن الممكن أن يكون الميناء القديم لقرية «القصور»، التي تبعد عن «القرينية» مسافة 1,5 كيلومتر.

وبين دي ميكالي أن الاكتشافات تبين أن «القرينية» عبارة عن ميناء نشيط مع العالم الخارجي، حيث نشأت تلك القرية على الساحل، وكانت النافذة الوحيدة التي تطل على العالم الخارجي في الفترة الإسلامية المبكرة.

ولفت إلى أن بعثة التنقيب اكتشفت خلال هذا الموسم جرة فخارية كاملة، تعود إلى بداية العصر الاسلامي بالإضافة إلى قالب لصناعة طلقات البنادق.

وأشار إلى اكتشافات البعثة خلال المواسم السابقة في قرية «القرينية»، والعائدة الى فترة العصر الإسلامي المتأخر مبينا أن القرية المتأخرة تعود إلى نهاية القرن الـ18 وبداية القرن الـ20.

وبين أن البعثة وجدت المحار بكميات كبيرة في أحد المنازل، مما يدل على حرفة الغوص على اللؤلؤ آنذاك، كذلك وجدت عظام أسماك ودلالتها على صيد السمك، إضافة إلى وجود عظام الماشية والتي تدل على تربية الماشية وحيوانات الرعي.

وذكر دي ميكالي أن هناك أدلة تؤكد مزاولة مستوطني القرية في فترة العصر الإسلامي المتأخر، الأنشطة التجارية بعيدة المدى، وتعكس حجم التبادل التجاري آنذاك، حيث عثر على بورسلان صيني تم استقدامه من الصين للاستخدام المحلي وأساور زجاجية من الهند استخدمت للزينة.

وأشار كذلك إلى العثور على فخاريات هندية وخزفيات وفخاريات مصدرها من عمان وجلفار في رأس الخيمة ومن جنوب الخليج العربي، كما تم اكتشاف نوعين من «الغليون» معدني وفخاري في دليل على تدخين مستوطني القرية في تلك الفترة.

وأكد ضرورة المحافظة على جزيرة فيلكا ومحيطها البيئي، باعتبارها موقعا أثريا له أهمية كبيرة، توجب دمجها في الخطط التنموية للدولة والاستفادة منها في الجانب السياحي.

على صعيد متصل أفاد مراقب الآثار في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الدكتور حامد المطيري، أن قرية «القرينية» إحدى القرى القديمة، والواقعة على الساحل الشمالي لجزيرة فيلكا الكويتية، وهي تخضع لإشراف المجلس الوطني للثقافة.

وقال المطيري إن هذه القرية ورد ذكرها في بعض التقارير القديمة كتقرير «فيلكس جونز»، الذي زار الجزيرة مطلع القرن الـ19 الميلادي، وذكر أن القرية خلت من السكان بسبب الوباء الذي اجتاحها.

وأوضح أن البعثة الكويتية الإيطالية أنجزت الكثير من الأعمال الميدانية في موقع القرية، واتضح أن بداية الإستيطان في الموقع، يعود للقرنين السابع والثامن الميلاديين، وهي فترة يطلق عليها في علم الآثار «العصر الإسلامي المبكر».

«التكميلية»: 6 مرشحين

الدائرة الثانية، في حين تقدم خمسة مرشحين بينهم سيدة، بطلبات ترشحهم في الدائرة الثالثة، ليصبح بذلك إجمالي عدد المتقدمين بطلبات الترشح، منذ فتح الباب الخميس الماضي 22 مرشحا بينهم مرشحتان.

وكان مجلس الوزراء كلف في جلسته في 4 فبراير الجاري نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية اتخاذ الإجراءات اللازمة، لإجراء الانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الأمة في الدائرتين الانتخابيتين الثانية والثالثة، إثر خلو مقعدي النائبين السابقين وليد الطبطبائي وجمعان الحربش اللذين حكمت عليهما محكمة التمييز في جلسة 8 يوليو 2018، بالحبس مدة ثلاث سنوات وستة أشهر.

200 فرصة عمل

وأوضحت الأنصاري في مؤتمر صحافي أن المشروع يهدف إلى فتح قنوات التواصل بين شركات القطاع الخاص، والباحثين عن العمل بشكل مباشر، حيث يوفر فرص عمل مختلفة للباحثين عن التوظيف في قطاع المصارف.

وأضافت أن المشروع يهدف أيضا إلى طلب فرص عمل حقيقية جديدة وواعدة للباحثين عن عمل وعرضها عليهم من قبل الشركات المشاركة، وتوفير واستقطاب عدد كبير من الفرص الوظيفية حتى يكون للباحث أكثر من خيار.

وبينت أنه يشترط في المتقدم أن يكون كويتي الجنسية ويحمل مؤهلا جامعيا أو دبلوم وأن يكون عمره بين 19 و28 عاما من حديثي التخرج أو صاحب خبرة لا تزيد عن ثلاث سنوات على أن يقدم المستندات المطلوبة وهي صورة الشهادة والسيرة الذاتية إضافة إلى الحضور شخصيا.

وأكدت أن التقديم يتم عن طريق معرض للشركات المساهمة بالمشاريع مع إدارة التوظيف وإقامة جلسات إرشادية تحفيزية للباحثين عن العمل.

ولفتت إلى أن التوظيف يأتي من خلال طلب الفرص الوظيفية وعرضها للباحثين بتواجد شركات القطاع الخاص المعنية عن طريق وضع «أكشاك» للمشاركين ووجود الباحثين عن عمل لتسهيل التواصل عن طريق تسكين الباحثين على الفرص المتاحة وإجراء المقابلات الشخصية بنفس اليوم.

«الأرصاد»: الفرصة

وأوضح مراقب النبؤات الجوية في الإدارة عبد العزيز القراوي، أن كميات السحب سوف تقل تدريجيا وكذلك فرص سقوط الأمطار من مساء اليوم الاثنين، مع فرصة لتكون الضباب على بعض المناطق، خلال الساعات المتأخرة من الليل إلى الصباح الباكر من يوم غد الثلاثاء.

ودعا المواطنين والمقيمين إلى متابعة النشرة الجوية من خلال صفحة إدارة الأرصاد الجوية الإلكترونية (www.met.gov.kw)، خصوصا خلال التقلبات الجوية، لمعرفة آخر تطورات الطقس والتحذيرات الجوية إذا استدعى الأمر.